

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير





مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول

21



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

من إعداد الباحث

الإسم واللقب: عبد الرحمان مغاري

التخصص: علوم اقتصادية

الرتبة: أستاذ محاضر قسم أ

الوظيفة: عميد كلية

المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة امحمد بوقرة. بومرداس.

العنوان: شارع الاستقلال. بومرداس. 35000.

الهاتف: 56 04 18 0662. الفاكس: 26 69 81 024 البريد الإلكتروني:

abd_meghari@yahoo.fr

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

ملخص

لقد كان للأزمة المالية العالمية، التي عرفت بأزمة الرهن العقاري، انعكاسات مالية وتجارية ونقدية عديدة على اقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت حدتها تبعا لمستوى الترابط الموجود بين اقتصاديات العالم المختلفة.

بالنسبة للجزائر فإن هذه الأزمة كانت لها انعكاسات تجارية، مالية ونقدية، إلا أن أخطر هذه الانعكاسات تمثلت في تدني إيرادات البلد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات. ولقد أثبتت هذه الأزمة مرة أخرى مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري المرتبط بتصدير المحروقات والذي يتطلب تنويعا، كما فرضت من ناحية ثانية التفكير في أشكال جديدة لتسيير احتياطيات الصرف التي يشرف عليها بنك الجزائر.

summary

There economical crises, which was known as Sub prime, had many financial commercial and monetary infections on the different international economies

For Algeria, this crises had commercial financial and monetary infections. But the most dangerous impact of them was, caused by the reduce of incomes of the country from foreign currency cased by the export of hydrocarbons this crises had proved, other time, that the economy of the country is strongly related to the export that need to be various, otherwise it obliged the country to think about different kinds to manage monetary reserves which is supervise by the Algeria Bank.

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

مقدمة

إن الأزمة المالية العالمية، وما ترتب عنها من تقلص الطلب ونقص سيولة، كان لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت في حدتها من بلد لآخر، وهذا تبعا لطبيعة الروابط التي تقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية اقتصاديات العالم.

إن دراسة انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري تمر من خلال حصر الروابط التجارية، المالية والنقدية الموجود بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي.

من الناحية التجارية نجد أن صادرات الجزائر تتكون في أغلبها من صادرات المحروقات، وهي التي شهدت تباطؤ بفعل تناقص مستوى الطلب العالمي على البترول. أما من حيث الواردات فإن انخفاض أسعار المنتجات في الأسواق الدولية لم يكن ينعكس على السوق الجزائرية بسبب لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة الدينار.

لقد كان لانخفاض سعر النفط انعكاسات مالية معتبرة على الجزائر، إذ شهدت إيراداتها من العملات الصعبة تقلصا معتبرا. وازداد الوضع خطورة في ظل انخفاض معدل صرف الدولار، باعتباره عملة تسعير النفط، في وقت كان فاتورة الواردات تسدد بعملة الأورو القوية. هكذا وجدت الجزائر نفسها تتكبد خسائر معتبرة نتيجة صادرات تحصل قيمها بدولار متدهور وواردات تسدد بأورو قوي.

ولا يتوقف الأمر عند هذا المستوى بل نجد أن توظيف الجزائر لنسبة معتبرة من احتياطيات صرفها في أذونات الخزانة الأمريكية وبعض البنوك العالمية من شأنه أن يؤثر في قيمة هذه الأموال، وهذا بالنظر إلى تقلب قيمة الدولار الأمريكي ومعدل التضخم الذي يعيشه الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات البلدان الغربية بصورة عامة.

إلا أن عدم ارتباط النظام المالي الجزائري بالنظام المالي الدولي، وهو ما يظهر من خلال غياب سوق ما بين البنوك وفي ظل اتباع تشريع صارم في مجال الصرف، جعل هذا النظام في مأمن من التقلبات المالية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية. فالخسائر التي يمكن أن تلحق بالبنوك وصناديق الاستثمار وكذا القطاع الخاص الذين يتعاملون مع السوق الأمريكية ومع كل الأسواق التي لحقتها أضرار أزمة الرهون العقارية، تبقى غير مهمة.

لقد بقيت الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري محدودة نسبيا بفعل توفر الجزائر على احتياطي صرف كان قد بلغ خلال نوفمبر 2008 حوالي 138 مليار دولار، إضافة إلى توفر صندوق الضبط على موارد مالية معتبرة، كل هذا في وقت تقلصت فيه الديون الخارجية الجزائرية إلى حدود 3.9 مليار دولار في شهر نوفمبر من سنة 2008.

إن استمرار الأزمة العالمية واستمرار ركود الاقتصاد العالمي ستكون له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري. لكنه من ناحية أخرى فإن هذه الأزمة من شأنها أن تعري التدابير الاجتماعية والاقتصادية التي تتخذ بفعل الوفرة النقدية والتي لا تسمح بخلق الثروة.

إن تحليل انعكاسات الأزمة المالية على الجزائر يمر عبر تحليل مختلف القنوات التي تربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي، سواء التجاري منها أو المالية والنقدية، لننتقل بعدها إلى محاولة حصر انعكاسات هذه الأزمة المالية على الوضع الاقتصادي في الجزائر، وهو الوضع الذي شهد تحسنا تجسد في تحقيق معدل نمو قارب 4.9 في المائة خلال سنة 2008.

1 ــ الانعكاسات التجارية للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري

1. 1 ــ تقلص صادرات الجزائر من المحروقات وتدهور مستوى إيراداتها انخفاض أسعار النفط من 147 دولار للبرميل الواحد إلى حوالي 40 دولار للبرميل الواحد نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذه المادة الإستراتيجية ودخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على مداخيل الدول النفطية. لقد تضافرت جملة من العوامل مسببة انخفاض أسعار النفط فانخفاض مستوى النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان والهند بسبب الأزمة المالية العالمية أثر سلبا على مستوى الطلب. وازداد هذا الأمر تعقدا في ظل وجود سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ووجود بدائل طاقوية، مثل الفحم، ووجود عرض فائض من النفط. ولم تفلح المحاولات المتكررة المبذولة من طرف منظمة الأوبك في وقف هذا التدهور من خلال تخفيض مستوى الإنتاج وذلك بسبب تدخل أطراف أخرى في سوق النفط.

إن انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية وما يترتب عنه من تقليص إنتاج كل دولة منتجة ومصدرة للنفط سيترتب عنه تقلص إيراداتها من صادرات المحروقات وتأثر ميزانيات حكوماتها. فإجمالي صادرات البلد من المحروقات إذا ما قيم بسعر المحروقات سيعطينا مداخيل البلد من صادرات المحروقات. ومن مجموع المداخيل المتأتية من تصدير المحروقات لا بد من اقتطاع مبلغ مالي معتبر يقارب 20 مليار دولار يخصص لشركة سوناطراك من أجل ضمان إعادة الإنتاج والحفاظ على مستوى الإنتاج السنة السابقة وتوفير إمكانيات لتطوير الإنتاج لاحقا ودفع أرباح الشركاء الأجانب، ومن تم فإن المبلغ المتبقي العائد للخزينة العمومية يتقلص بانخفاض سعر النفط وتقلص مستوى الإنتاج والصادرات. فإذا افترضنا أن سعر النفط كان معادلا 50 دولار فإن إيرادات الجزائر ستبلغ 35 مليار دولار، وما يعود منه لخزينة الدولة لن يتجاوز 15 مليار دولار.

إن انخفاض سعر النفط إلى ما دون 50 دولار سيجعل الجزائر تعيش وضعا ماليا صعبا. فهذه الإيرادات تكاد لا تكفي لتغطية إيرادات الخزينة، قيمة الواردات وقيمة الأرباح المحولة للخارج من طرف الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر. هذا الوضع سيتفاقم أكثر نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال سنة 2008 والقاضية برفع نصيب الدولة في الاستثمارات مع الأطراف الأجنبية من أجل جعلها غالبة. وباعتبار أن مداخيل المحروقات محدودة فإن الجزائر ستضطر إلى الاعتماد على احتياطيها من العملات الصعبة. ومن تم يصبح الأمر حرجا، [1] إذ ستضطر السلطات العمومية إلى تقليص النفقات العمومية مما ينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي وعلى النمو الاقتصادي. فبالرغم من النفقات الكبيرة التي أنجزت في السابق إلا أن معدل النمو لم يتجاوز 2.5 % خلال سنة 2007، وسيكون أقل من ذلك خلال سنوات 2009/ 2010 نتيجة تقلص النفقات العمومية.

لمواجهة تدهور أسعار النفط تعمل منظمة الأوبك على إعادة النظر في مستويات الإنتاج. وتشير بعض المعلومات انه إنه من غير المنتظر أن ترتفع أسعار النفط إلى مستويات عالية جدا، إذ تشير مواقف المملكة العربية السعودية إلى أن سعر النفط المقبول يتراوح بين 60 و 70 دولار أمريكي. هذا الوضع يستوجب على الجزائر إذن التهيئة لعصر ما بعد النفط.

1. 2 ــ انخفاض أسعار المنتجات المستوردة وتزايد فاتورة الواردات الجزائرية

إن الأزمة المالية العالمية بتحولها إلى حالة من الركود الاقتصادي أدت إلى انخفاض أسعار العديد من المنتجات (القمح، السكر، الحديد، الحليب...). وكان بالإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملات الصعبة. إلا أن السلطات الجزائرية وحفاظا على احتياطي البلد من العملات الصعبة لجأت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على الطلب على الواردات ومن تم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق.

جدول رقم 1: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي 2007 و 2008

الوحدة: مليون

البيان	سنة 2007		سنة 2008*	
	د،ج	دولار أمريكي	د،ج	دولار أمريكي
الواردات	1.916.829	27.631	2.525.334	39.156
الصادرات	4.172.730	60.163	5.051.340	78.233
رصيد الميزان التجاري	2.363.775	32.532	2.526.006	39.077

* نتائج مؤقتة

المصدر: Ministère des Finances. Direction générale des Douanes Centre nationale de l'information. et des statistiques. Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Période : Année 2008.

جدول رقم 2 : واردات الجزائر حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2007 ــ 2008

الوحدة: مليون دولار أمريكي

مجموعات المنتجات	سنة 2007		سنة 2008	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
سلع استهلاكية غذائية	4.954	17.93	7.716	19.71
مواد موجهة لأداة الإنتاج	8.754	31.68	11.832	30.22
تجهيزات	8.680	31.41	13.196	33.70
سلع استهلاكية غير غذائية	5.243	18.98	6.412	16.38
المجموع العام	**27.631**	**100**	**39.156**	**1000**

المصدر: Ministère des Finances. Direction générale des Douanes Centre nationale de l'information. et des statistiques. Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Période : Année 2008..

لقد بلغت فاتورة الواردات الجزائرية خلال سنة 2008 حوالي 40 مليار دولار. حقيقة نسبة معتبرة من هذه الفاتورة وجهت لاستيراد التجهيزات الصناعية، في حين نجد أن قيمة فاتورة الغذاء

تقارب 8 مليار دولار. هذه الوضع كان يحتاج إلى تصحيح وتم ذلك من خلال تقليص قيمة الدينار من أجل كبح الواردات.

2 ـــ الآثار المالية للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري

2. 1 ـــ انعكاسات الأزمة المالية على الجهاز المصرفي والمالي الجزائري

يمكن القول من البداية أن النظام المالي والمصرفي الجزائري في منأى عن الأزمة المالية العالمية. فالبنوك الجزائرية هي بنوك تجزئة، وأن القروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة لا تتعدى 10 % من حافظة البنوك الجزائرية، وهي بنوك في أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة. من ناحية ثانية نجد أن عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل. من جهة أخرى نسجل أن جزء كبيرا من الكتلة النقدية للجزائر هي الآن تدور في قنوات الاقتصاد غير الرسمي ولا تدخل البنوك وبالتالي فهي لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية.

بالنسبة لبورصة الجزائر فإن وضعها الحالي لا يسمح لها بدخول الأسواق العالمية، ومن تم فمن هذا الجانب لا يمكن للأزمة المالية الدولية أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري.

2. 2 ـــ انعكاسات الأزمة المالية على احتياطيات الصرف الجزائرية

تأتي احتياطيات الصرف الدولية من إيرادات الصادرات المختلفة إلى جانب القروض المحصلة من الخارج. تسمح هذه الاحتياطيات بمواجهة الصدمات الخارجية وطمأنة مديني البلد وكذا الحث على الاستثمار داخل البلد، حماية العملة المحلية وتمويل عجز ميزان المدفوعات. وهي تستعمل في تمويل التنمية الداخلية. كما يمكن لاحتياطيات البلد من العملة الصعبة أن توظف بالخارج عندما يكون المردود المتوقع أكبر من المردود المتوقع من الاستثمار الداخلي. في هذا الإطار نجد أن ضعف طاقة الامتصاص داخل الجزائر يدفع بهذه الأخيرة إلى توظيف أموالها بالخارج. [2]

أ ـــ حجم احتياطيات الصرف الجزائرية وأشكال تسييرها

تشير معلومات بنك الجزائر أن احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بلغ في أول ديسمبر 2008 حوالي 140 مليار دولار. وتشير مصادر وزارة المالية إلى أن التوظيف بالخارج يقارب 90 % من هذه الاحتياطيات.[3] حيث تم توظيف 55 في المائة من هذه الاحتياطيات، أي ما يعادل 43 مليار دولار، في شكل أذونات الخزانة الأمريكية.

حسب السيد لكصاصي[4] فإن قرابة 70 % من احتياطيات الجزائر من الصرف مودعة بمعدل فائدة يقارب 4 %، في شكل أذونات الخزانة الأمريكية، اليابانية والبريطانية والأوروبية ذات السمعة الجيدة (AAA)، وهي توظيفات تتميز بالطول النسبي لمدتها.

بينما الباقي مودع لدى بنوك كبيرة عالية السمعة. ولقد عملت الجزائر خلال الفترة 2001 ـــ 2003 على تنويع توظيفاتها من خلال الاهتمام أكثر بالتوظيف في شكل أورو (45 في

المائة)، الدولار (45 في المائة) والباقي مناصفة بين الين والجنيه الإسترليني. إلا أن أزمة قرض الرهن العقاري دفعت بالجزائر إلى تفضيل التوظيف في أذونات الخزانة الأمريكية. علما بأن بنك الجزائر عمل على شراء الأورو عندما كان منخفضا، وهو ما يجعل احتياطي الجزائر من هذه العملة على مستوى عال.

وحسب المسئول الأول للبنك المركزي الجزائري فإنه بإمكان الجزائر مواجهة الأزمة المالية بفضل:

ـــ اتباع بنك الجزائر لاستراتيجية تنويع عملات التوظيف ما بين أهم العملات الصعبة؛ وهذا ابتداء من سنة 2004 بغرض التسيير الجيد لمخاطر الصرف. [5] على هذا الصعيد قام بنك الجزائر بتنويع العملات التي تقوم بتوظيف أموالها فيها، وهذا زيادة على الحذر في تسيير احتياطايات الصرف، وهو ما سمح للجزائر من مواجهة التقلبات الكبيرة التي تحدث في الأسواق المالية الدولية.

ـــ زيادة التوظيف في الأصول التي لا تكتنفها المخاطر.

وحسب السيد محافظ بنك الجزائر فإن الجزائر ضاعفت من أموالها المودعة في أصول غير معرضة للخطر (les actifs non risqués). كما أشار إلى أن ارتفاع احتياطي الجزائر من العملات الصعبة واستقرار معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري هي ضمانات ضد الهزات الخارجية. إلا أن السيد محافظ البنك المركزي أشار إلى أن هذه الهزات الخارجية تؤثر على سعر النفط، ويتعين حماية ميزان المدفوعات من خلال التفكير في إقامة اقتصاد خارج المحروقات.

يعتبر توظيف الاحتياطيات النقدية الجزائرية في شكل أذونات الخزانة الأمريكية توظيفا مضمونا إلى جانب التوظيف في الذهب، حيث أن انخفاض قيمة هذه الأذونات لا يمكن أن يتم إلا إذا تم بيع كميات كبيرة ومفاجئة لهذه السندات في السوق العالمية، وفي حالة انخفاض قيمة الدولار فإن انخفاض قيمة الأذونات سيزداد. وتجدر الإشارة إلى أن دولا مثل الصين، اليابان وكوريا الجنوبية توظف حوالي 1300 مليار دولار في شكل أذونات الخزانة الأمريكية، وهو ما سيدفع بها إلى بذل ما في وسعها لمنع انخفاض قيمها، ومن تم يمكن القول أن هذه البلدان تحمي أموال الجزائر المودعة في شكل أذونات الخزانة الأمريكية. إلا أن انخفاض معدل الفائدة على هذه الأذونات قد يدفع بالدول الأسيوية إلى البحث عن مجالات توظيف أخرى. فالصين لوحدها كانت خلال شهر سبتمبر 2008 توظف حوالي 585 مليار دولار أمريكي في شكل أذونات الخزانة الأمريكية، وهذا من أصل احتياطي كلي يقدر بـــ 1900 مليار دولار. وبذلك تحتل الصين المرتبة الأولى بين دائني الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما قد يؤكد نوعا ما أن الاحتياطيات موظفة بشكل آمن. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل عجزها على احتياطيات الدول الناشئة، بما فيها الجزائر. والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد سياسة تقوم على التخويف مفادها أن احتياطيات الدول الناشئة ستعرف انخفاضا من

حيث القيمة، ولمواجهة هذا الأمر يتعين عليها استعمالها في شراء أذونات الخزانة الأمريكية، علما بأن هذه الاحتياطيات تقدر بحوالي 10 تريليون دولار، وسيكون من الأفضل لو استغلت هذه الأموال في تمويل التنمية في هذه البلدان.

يتبع بنك الجزائر في تسييره لاحتياطيات الصرف مبدأ تدنية المخاطرة مع توفير السيولة من خلال ضمان_استرجاع الأموال بأقل خطورة ممكنة في أسرع وقت ممكن من أجل تمويل ما يجب تمويله. هذا التسيير الحذر لاحتياطيات الصرف الجزائرية مكن الأموال الجزائرية من تفادي المغامرة، فهناك بنوك دولية خسرت أموالا كبيرة على غرار البنك الوطني السويسري الذي خسر 5 مليون دولار. لكن في ذات الوقت يمكن القول أن التسيير الحذر فوت على الجزائر فرصا للحصول على إيرادات مالية تقدر بالملايير. فمردودات أذونات الخزانة هي أقل بكثير من المردودات التي يمكن أن تعود من توظيف تلك الأموال عبر صندوق سيادة وذلك بشراء أسهم وسندات في المؤسسات العالمية الكبيرة.

من ناحية ثانية هناك من يرى بأن توظيف تلك الأموال في شكل أذونات الخزينة الأمريكية يلحق ضررا بتلك الأصول. ففي ظل سعر الصرف الحالي بين الدولار والأورو فإن الـــ 43 مليار دولار الجزائرية المودعة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تساوي أكثر من 22 مليار دولار. [6]

هذا الاحتياطي المودع بمعدل فائدة يقارب 5 % يخضع لتضخم داخل الولايات المتحدة الأمريكية يقارب 2.5 %، هذا يعني أن صافي معدل الفائدة هو 2.5 % مقيما بالدولار، وإذا ما قيم بالأورو فهو لا يتعدى 1.5 مليار أورو.

إن الأزمة المالية العالمية وركود الاقتصاد الأمريكي والأوروبي من شأنها أن تؤثر على مردود التوظيفات المالية الجزائرية بالخارج، وهذا بفعل ميل معدلات الفائدة إلى الانخفاض في الأسواق العالمية. وهو ما يعني أن المدخرات الجزائرية، التي وظف الجزء الأكبر منها في أذونات الخزانة الأمريكية ستعود بفوائد أقل، وهو ما يعني أن الجزائر تجد نفسها متأثرة بالأزمة المالية العالمية.

على صعيد آخر نجد أن التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية فاق مستوى 4.5 في المائة خلال سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وأسعار المنتجات الزراعية، في وقت لم يتعد معدل الفائدة على أذونات الخزانة الأمريكية 4.6 في المائة خلال سنة 2007. إن استمرار هذا المستوى من التضخم لفترة زمنية طويلة من شأنه أن يؤثر على ودائع الجزائر، إلا أن انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بفعل آثار الأزمة المالية من شأنه أن يدفع بمستوى التضخم إلى الانخفاض، كما أن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تمكين منتجاتها من اكتساب قدرة تنافسية سيدفع بها على محاربة التضخم، وحينها فقط يمكن الاطمئنان على الودائع الجزائرية في شكل أذونات الخزانة الأمريكية.

ب ـــ موقف الجزائر من إنشاء صندوق سيادة

صناديق السيادة هي صناديق استثمار يتم إنشاؤها من طرف الدول التي تمتلك فوائض مالية ناتجة عن فوائض موازين مدفوعاتها. فهناك العديد من الدول التي اتجهت هذا الاتجاه على غرار الصين، بلدان الخليج العربي... وهي تقوم باستثمار موارد النفطية في شراء أصول متعددة موجودة عبر العالم. ي

ويجب القول منذ البداية أنه من الصعب تحديد العدد الحقيقي لصناديق السيادة عبر العالم بسبب عدم الاتفاق على تعريف واضح لصندوق السيادة. فما يمكن اعتباره كصندوق سيادة يعتبر من وجهة نظر البعض مجرد مؤسسة تابعة للدولة أو صندوق تقاعد عمومي.

إلا أن المعلومات المتاحة في هذا المجال تشير إلى أن عدد صناديق السيادة بلغ سبعا وعشرين صندوقا بلغت أموالها خلال 18 ماي 2009 حوالي 7.520.566 مليون دولار أمريكي. [7] وتحتل الصين المرتبة الأولى عالميا باحتياطي يقدر بحوالي 1.842.713 مليون دولار، تليها اليابان. أما الجزائر فقد جاءت في المرتبة الحادية عشر باحتياطي يقارب 126905 مليون دولار. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد احتلت المرتبة الواحدة والعشرين بمبلغ يقدر بـــ 69668 مليون دولار، في حين جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الواحدة والأربعين باحتياطي إجمالي يقدر بـــ 34000 مليون دولار.

إن امتلاك صندوق سيادة يدخل في إطار تسيير الموارد المالية الفائضة. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق السيادة لا يستثمر فقط في الخارج، بل بإمكان هذه الصناديق الاستثمار في الداخل سواء مع مستثمرين محليين أم أجانب في إطار شراكة وجلب للتكنولوجيا من الخارج. كما يمكن للصندوق السيادة في الجزائر إن وجد أن يدعم وجود شركة سوناطراك في الخارج.

إن المخاطر موجودة في الاستثمار ويمكن الاحتياط ضدها بالاعتماد على استشارات المكاتب الدولية المتخصصة في مجال التوظيف.

تعارض المواقف الرسمية الجزائرية إنشاء صندوق سيادة في الوقت الحالي وهذا بسبب عدم ملائمة الظرف لإنشاء مثل هذا الصندوق وعدم توفر الموارد المالية الكافية. فالمشاريع التنموية الكبيرة التي باشرتها الجزائر، مثل برنامج دعم النمو الاقتصادي، البرامج الإضافية للجنوب وللهضاب العليا، تتطلب موارد مالية كبيرة تجعل الاحتياطيات الجزائرية المقدرة بحوالي 150 مليار دولار تكاد لا تكفي لتمويلها، ومن تم يصبح خيار إنشاء صندوق سيادي خاص بالجزائر غير وارد في الوقت الحالي. وبالنسبة للآفاق أشار السيد شكيب خليل، وزير الطاقة، فإن الجزائر بإمكانها أن تمتلك صندوق سيادي في أجل خمس سنوات. [8] من ناحية ثانية لم تشجع الخسائر التي لحقت بصناديق السيادة جراء أزمة الرهن العقاري الجزائر على المضي في طريق إنشاء صندوق سيادة.

هذا الموقف تتبناه أيضا العديد من الشخصيات الوطنية التي يرى بعضها ضرورة الاهتمام بتسيير الشؤون الاقتصادية الداخلية والاهتمام في الوقت الحالي بدعم الوضع المالي الخارجي للجزائر والبدء في كسب تجربة في تسيير مثل هذه الصناديق، ثم بعد ذلك يمكن الاهتمام بتوظيف احتياطيات الصرف بالخارج والتي تتطلب إمكانيات معينة.

على نقيض هذا الموقف هناك من يرى بأنه حتى وإن كان الحذر مطلوبا، إلا أنه يمكن توجيه بعض الموارد المتأتية من فائض الميزانية أو من تصدير المحروقات في صندوق سيادي، وسيكون لذلك فائدة باعتباره سيوفر الفرصة للجزائريين لكسب الخبرة في مجال الاستثمار الدولي وتسيير صناديق السيادة، وخير مثال عن ذلك نجد صندوق السيادة الكويتي المنشأ سنة 1953 والذي يتوفر اليوم على طاقم فني متكون في أغلبه من رعايا كويتيين. ويرى أصحاب هذا الموقف أن الحذر الذي يطبع تصرف البنك المركزي الجزائري غير مبرر، لأن المخاطر في الأسواق المالية موجودة، ولا وجود لمنافع ومردود دون مخاطر. ولمواجهة المخاطر التي تكتنف الاستثمارات يمكن الاستعانة بخبرة وخدمات صناديق تسيير المخاطر الدولية. ويذهب بعض هؤلاء إلى حد القول بأن توظيف مبالغ كبيرة في شكل أذونات الخزانة الأمريكية بمعدل فائدة 2 في المائة هو هدر لمدخرات الجزائر، يكفي أن تقوم السلطات الجزائرية بإعادة النظر في كيفية توظيفها في مجالات تخدم التنمية في الجزائر. كما يرى أصحاب هذا التوجه بأن الدور الذي تقوم به سوناطراك اليوم شبيه بدور صناديق السيادة. فهذه الشركة تستثمر أرباحها الكبيرة بمفردها أو بالاشتراك مع أطراف خارجية في مجالات عديدة مثل تحلية المياه، توليد الكهرباء، إنتاج الأسمدة، إنتاج الألمنيوم، النقل المدني... ومن تم فإن إنشاء مثل هذا الصندوق سيسمح بدعم استراتيجيتها المتوجهة نحو التدويل.

3 ــ الآثار النقدية للأزمة المالية وانعكاساتها على الجزائر

سنعمل فيما يلي على تحديد الآثار النقدية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية. هذه الآثار تظهر في تخفيض قيمة العملات الرئيسية، مثل الدولار والأورو وانعكاسات ذلك على الدول المختلفة.

بخصوص هذه النقطة نجد أن الأزمة المالية لم تكن دافعا لتخفيض قيمة العملات القوية. إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للجزائر التي اضطرتها الظروف المالية العالمية إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وهذا نتيجة ارتباط صادراتها بالدولار وارتباط وارداتها الأورو. هذا الارتباط المزدوج للجزائر بالعملتين الدوليتين يجعلها في وضع غير مريح إطلاقا. فارتفاع سعر النفط لا يعني بالضرورة تحسن وضع ميزانها التجاري أو بعبارة أخرى فإن التغير الحاصل في الإيرادات من الصادرات إذا ما قيم بالأورو سيبدو أقل مما هو بالدولار. فبتاريخ 8 ماي 2009 بلغ سعر نفط البرنت (بحر الشمال) 58 دولار (1 أورو = 1.36 دولار) بعد أن كان في بداية شهر جانفي من سنة 2009 يقدر بحوالي 48 دولار (معدل الصرف 1 أورو = 1.28 دولار). فارتفاع سعر النفط بـــ 10 دولارات خلال الفترة

جانفي ماي صاحبه تدهورا في معدل صرف الدولار مقارنة بالأورو، وإذا ما قدرنا الزيادة بالأورو سنجدها تعادل حوالي 5.24 أورو.

هكذا نجد أن الجزائر أسيرة عمليتين. من جهة انخفاض سعر النفط، ومن جهة ثانية انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالأورو الذي يشكل عملة الدفع بالنسبة لأغلب واردات الجزائر.

سنعمل فيما يلي على تتبع تطور معدل صرف الدولار مقارنة بالفرنك الفرنسي، على اعتبار أنه يشكل أهم عملات التداول بين الجزائر وأوروبا قبل ظهور الأورو، لننتقل بعدها لدراسة تطور معدل صرف الدولار مقارنة بالأورو.

3. 1ـ آثار الأزمة المالية على الدولار وانعكاساتها على إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات

مما لا شك فيه أن الأزمة المالية العالمية كانت لها انعكاسات على قيمة الدولار تمثلت في ميل معدل صرف هذه العملة إلى التدهور مقارنة بالأورو والين الياباني. إلا أنه من اللازم القول أن تدهور قيمة الدولار مقارنة بهذه العملات كانت قد بدأت قبل هذا الحدث الهام. إن دراسة تطور قيمة الدولار عبر الزمن مهم بالنسبة للجزائر على اعتبار أن إيراداتها من العملات الصعبة أغلبها يأخذ شكل دولارات.

جدول رقم 3 : تطور متوسط معدل صرف الدولار معبرا عنه بالفرنك الفرنسي
خلال الفترة 1970 ـ 2001

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
المعدل	5.52	5.51	5.04	4.45	4.80	4.28	4.77	4.91	4.51	4.25	4.22	5.40
السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المعدل	6.57	7.62	8.73	8.93	6.92	6.01	5.95	6.38	5.44	5.64	5.29	5.66
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001				
المعدل	5.55	4.99	5.11	5.83	5.89	6.16	7.11	7.33				

جدول رقم 4 : تطور متوسط معدل صرف الأورو معبرا عنه بالدولار خلال الفترة 2002 ـ 2009

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل	0.94	1.13	1.24	1.24	1.25	1.37	1.47	* 1.31

* خلال الأشهر الخمس الأولى من سنة 2009

المصدر:

historique des cours du dollar depuis 1970. ... Historique des cours du dollar en FF de 1970 à 2001, en € depuis 2002. Source DGEMP-DIREM. image séparateur ...
www.developpement-durable.gouv.fr/.../se_dollar2.htm
Les tableaux présentés ci-dessous sont exprimés de la façon suivante :
- de 1970 jusqu' en 2001 : le cours du dollar est exprimé en franc(s) français.
- à partir de 2002 : le cours de l'euro est exprimé en dollar(s).

معلومات مستقاة يوم الأربعاء 22 جويلية 2009.

ما يمكن ملاحظته بالنسبة لمعدل صرف الدولار بالفرنك الفرنسي والأورو هو كالتالي:

ـ بصورة عامة تميزت الفترة 1971 ـ 2001 بسيادة معدل صرف لصالح الدولار مقارنة بالفرنك الفرنسي، وهو ما يعني أن الوضع كان لصالح الدول المصدرة للنفط التي كانت تستورد أغلب وارداتها بالفرنك الفرنسي.

ـ بمجرد دخول الأورو التداول النقدي حتى مال معدل الصرف لصالحه مقارنة بالدولار الأمريكي. إن ارتفاع قيمة الأورو بشكل واضح ابتداء من سنة 2006 مرده إلى اعتماده كعملة ملجأ، هذا زيادة على تدهور قيمة الدولار على إثر الأزمة المالية العالمية التي دفعت السلطات النقدية الأمريكية إلى ضخ مبالغ مالية كبيرة لشراء الأصول السامة. وتجدر الإشارة أن تدهور قيمة الدولار كان بالإمكان أن يكون أكبر لولا تدخل الصين بشرائها لكميات معتبرة من أذونات الخزانة الأمريكية، وهذا بغرض حماية كل من الصادرات والواردات الصينية. إن الصين والمملكة العربية السعودية ستعمل على عدم تدهور قيمة الدولار، فهي تتدخل بشراء كميات كبيرة منه قصد رفع قيمته. من ناحية أخرى نجد أن البنك المركزي الأمريكي ستتدخل لمنع انخفاض الدولار قصد تفادي اتساع حجم العجز العمومي. مما سبق يمكن القول أن قيمة الدولار قد تعرف ثباتا في المدى القصير والمتوسط.

عموما نسجل أن انخفاض قيمة الدولار يضر بمصلحة الدول المصدرة للنفط، إذ ستتشهد مداخيلها تقلصا مقارنة بالعملات الأخرى. هذا الوضع هو الذي يدفع إلى ضرورة تنويع احتياطيتها من العملات الصعبة، من خلال الحصول على الدولار، الين، الأورو...

إن استمرار ركود الاقتصاد الأمريكي سيؤثر سلبا على قيمة الدولار. كما أن استمرار الركود الاقتصادي العالمي من شأنه أن يجعل الطلب على المحروقات ينخفض مما يؤثر سلبا على إيرادات الجزائر

3. 2 ـ آثار الأزمة المالية على معدل صرف الدينار الجزائري

إن طريقة تحديد معدل صرف الدينار المتميز بحذر شديد من طرف البنك المركزي الجزائري يجعل هذه العملة في منأى عن مخاطر الأزمات النقدية.

بالرغم من الطبيعة المالية للأزمة الحالية فإن انعكاساتها التجارية دفعت السلطات النقدية الجزائرية في نهاية شهر ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة العملة الجزائرية، الدينار. [9] فالانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الأولية والمنتجات الغذائية في الأسواق الدولية على إثر الأزمة المالية زاد من طلب الجزائريين على هذه المنتجات بشكل أصبح يشكل تهديدا لاحتياطيات الصرف الجزائرية. فقد انخفضت أسعار التجهيزات، سلع الاستهلاك الوسيطة والنهائية بمعدل يصل إلى 25 %، أو أكثر بالنسبة لبعض المنتجات. ولمواجهة احتمالات ارتفاع الطلب المحلي على هذه بادرت السلطات النقدية الجزائرية ابتداء من 15 ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة الدينار بحوالي 20 % من قيمته، فارتفع معدل صرف الدولار إلى حوالي 70 ـ 73 دولار بعدما كان يقارب 60-63 دولار، في وقت قفز فيه

اليورو إلى ما فوق 100 د.ج بعد أن كان يقارب 80 د.ج، وهو ما جعل معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يقترب من مستوى التوازن، وهو ما سبق أن أشار إليه صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2008.

إن تخفيض قيمة الدينار جعل أسعار الواردات أكثر غلاء مما سمح بتقليص الطلب عليها مع الإبقاء على نفس فاتورة الاستيراد، وهو ما يعني أن الطلب الجزائري لن يكون له أثر على الأسواق الأوروبية والأمريكية رغم انخفاض الأسعار فيها.. إلا أن هذا التخفيض يضر بالطلب الإنتاجي إذ سيؤثر سلبا على نشاط المؤسسات الإنتاجية بكل ما يترتب عن ذلك من تسريح لليد العاملة والتقليل من قيمة العمل المأجور لصالح أشكال الكسب الأخرى. أما من حيث العرض فإن تخفيض قيمة الدينار من شأنه أن يرفع من تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية ويحد من قدرتها التنافسية. فهذا التخفيض وغيره من التخفيضات السابقة كان بالإمكان أن تكون لها آثار إيجابية لو توفرت جملة من الشروط مثل تقلص البيروقراطية، غياب الرشوة، وجود سوق للعقارات، وجود يد عاملة مؤهلة، لكل في ظل غياب مثل هذه الشروط وغيرها فإن صادرات الجزائر خارج المحروقات بقيت لا تتعدى 2 % من مجموع الصادرات.

يجب القول أن هذا التخفيض مبرر بالنسبة للأورو لكنه غير مبرر بالنسبة للدولار الذي تشهد معدلات صرفه تناقصا. كما المبدأ المعتمد في التعديل يجب أن يعتمد في كل الحالات، وهو ما لا يعتمد في حالات ارتفاع سعر النفط، وهو مل يوحي بعدم وجود انسجام في سياسة الصرف المتبعة من طرف البنك المركزي الجزائري. [10]

إن تخفيض قيمة الدينار مقارنة بالدولار من شأنه أن يجعل إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات تبدو كما لو ارتفعت، وهو ما يجعل موارد الجباية النفطية ترتفع ظاهريا مما يوحي بانخفاض العجز الموازني، وهو ما يخفي العجز الحقيقي.

4 ــ انعكاسات الأزمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن عزوف رأس المال الأجنبي عن القدوم إلى الجزائر مرده إلى نقص الانفتاح والحرية في الاقتصاد الجزائري، وهذا بالنظر إلى معايير إنشاء المؤسسات، عدد مناصب الشغل، التجارة العابرة للحدود، حماية المستثمرين، الحصول على القروض، الحصول على الرخص، دفع الضرائب، نقل أو تحويل الملكية، تنفيذ العقود، وغلق المؤسسات... ففي مجال التشغيل تتميز القوانين الجزائرية بالجساوة في مجال التوظيف والطرد. أما في مجال إنشاء المؤسسات فإن الجزائر تتميز بتعدد إجراءات تأسيس المؤسسات، إذ تفرض الجزائر 14 إجراء، وهو ما يتطلب 21 يوم لانطلاق النشاطات الجديدة، وهي مدة طويلة نسبيا إذا ما قورنت بقطر التي لا تتعدى فيها هذه المدة 6 أيام.[11]
أما في مجال التمويل فإن الأمر ليس بأحسن. إن كثر الإجراءات البيروقراطية المرافقة لعمليات

التصدير والاستيراد يرفع المدة المتوسطة للقيام بالتصدير إلى حوالي 17 يوما وهو ما يكلف حوالي 1248 دولار لكل حاوية، في حين يبلغ المتوسط الجهوي حوالي 1024 دولار للحاوية الواحدة. أما من جانب الواردات فإن العملية الواحدة تتطلب مدة تقدر بـــ 23 يوم وتكلف 1428 دولار للحاوية الواحدة، في حين نفس العملية لا تتطلب أكثر من 10 أيام في الإمارات العربية المتحدة ولا تكلف أكثر من 587 دولار للحاوية الواحدة.

هذا المناخ الاستثماري المتاح في الجزائر هو الذي يمكن أن يفسر عزوف رأس المال الأجنبي على القدوم إلى الجزائر. ويمكن الوقوف على هذه المسألة بالنظر إلى تطور تدفق رأس المال الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000 ــ 2006.

جدول رقم 5: تطور تدفق رأس المال الأجنبي المباشر نحو الجزائر مقدرة بملايين الدولارات

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
الاستثمار الأجنبي المباشر [1]	438	1.196	1.065	634	882	2.078	1.795	6.293
الاستثمارات العربية البينية [2]	347.5	350.0	54.6	80.4	263.3	260.6		1356.4

المصدر: 1 ــ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) تقرير الاستثمار الدولي 2007. تقديرات 2007.
2 ــ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

الملاحظ أن الفترة 2000 ــ 2006 تميزت بارتفاع أسعار النفط إضافة إلى فتح مجالات استثمار هامة كالاستثمار في قطاع المحروقات، الاتصالات، مشاريع البنى القاعدية، وهو ما يفسر هذا الإقبال المتوسط لرأس المال الأجنبي على الجزائر.، وهو إقبال يبقى محدودا مقارنة ببعض الدول العربية. فخلال سنة 2005، وفيما يخص استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، احتلت الجزائر المرتبة الثامنة ضمن 14 دولة عربية بحوالي 2.07 مليار دولار، في حين استطاعت المملكة العربية السعودية استقطاب حوالي 4.6 مليار دولار، وحصل المغرب على 3.7 مليار دولار. أما سوريا فقد استفادت من 2.7 مليار دولار....

إن الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من تقلص حجم القروض على المستوى العالمي ستؤدي إلى تناقص حجم رؤوس الأموال الأجنبية القادمة إلى الجزائر. فهذه الاستثمارات ستأخذ بالحسبان احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية، لأنه الضمان الذي يضمن لها الحصول على مداخيلها في وقت يبقى الدينار الجزائري غير قابل للتحويل. وهكذا فهذه الظروف قد تؤثر في حجم رأس المال الأجنبي المستثمر في الجزائر.[12]

5 ــ انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الإدخار وعلى تمويل التنمية في الجزائر

إن انخفاض سعر النفط إلى مستوى 50 دولار سيجعل إيرادات الخزينة من الضرائب البترولية تقارب 27 مليار دولار، في حين ستصل هذه الإيرادات إلى مستوى 23 مليار دولار في حالة انخفاض سعر برميل النفط إلى 40 دولار. أما لو افترضنا أن سعر النفط سيصل إلى 30 دولار للبرميل فإن إيرادات الخزينة سوف لن تتعدى 19 مليار دولار. [13] هذه التنبؤات غير مشجعة للغاية وهي تظهر مدى خطورة'الوضع الذي آل إليه الاقتصاد الجزائري جراء انخفاض أسعار النفط كنتيجة لركود النشاط الاقتصادي العالمي.

لا بد من الإشادة هنا بالطريقة التي اعتمدتها الجزائر في تسيير أمورها المالية. فلمواجهة احتمالات انخفاض أسعار النفط قامت الجزائر باتخاذ إجراءات استباقية تمثلت في التسديد المسبق لديونها وتمويل التنمية اعتمادا على أموال داخلية دون اللجوء إلى الاقتراض، إلى جانب إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، الذي أصبح يضم في نهاية شهر نوفمبر 2008 ما قيمته 4192.5 مليار د.ج، في حين توفرت البنوك على فائض سيولة بلغ 2418 مليار د.ج.[14] هذه الموارد ستسمح، حسب تصريح محافظ بنك الجزائر، بتمويل نفقات الاستثمار الحكومي وكذا مواجهة الطلب على القروض المصرفية خلال فترة تزيد عن السنتين.[15] من جهته صرح الوزير الأول، السيد أحمد أويحيى، أن الجزائر بإمكانها أن تقاوم لمدة 5 سنوات، حتى وإن انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 37 دولار. وفي هذه الظروف بالذات ستقوم الجزائر بإطلاق برنامج إنعاش جديد مدته خمس سنوات بغلاف مالي يتراوح بين 100 و150 مليار دولار.[16] أما وزير المالية، السيد كريم جودي، فقد أكد على أن الجزائر ستبقي على مستوى الاستثمار العمومي. وكتعبير عن عدم تعطل عملية التنمية، خاصة في مجال الطاقة، صرح وزير الطاقة والمناجم والمدير العام لشركة سوناطراك أن "مخطط تطوير سوناطراك سيتم إنجازه إلى الأخير، ولا يتم تجميد أي مشروع من مشاريع المؤسسة التي تبلغ قيمتها 63 مليار دولار خلال الفترة 2009 ــ 2013 ". ويضاف إلى هذا المبلغ الكبير مبلغا آخرا مخصص لشركة إنتاج الكهرباء (سونلغاز) الذي يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وهو ما يجعل مستوى الاستثمار في هذا القطاع يصل إلى 78 مليار دولار، أي بمعدل 20 مليار دولار خلال السنة الواحدة. [17]

وفي هذا الصدد نرى أن تقرير صندوق النقد الدولي حول الوضع الاقتصادي في الجزائر رغم تشجيعاته قد أخفق حينما انتقد تمادي الجزائر في إنفاقها الاستثماري والتجهيزي، مشيرا إلى ضرورة تقليص هذه النفقات تحسبا لأي تناقص في الإيرادات النفطية، ومن تم الاحتياط من آثار الأزمة العالمية. يبدو أن هذا الموقف تحكمه دوافع أخرى ترمي إلى توفير موارد الجزائر المالية لتستخدم في صالح البلدان الرأسمالية الكبرى التي عانت من الأزمة المالية العالمية. [18]

خاتمة

لقد كانت آثار الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت في بقية اقتصاديات العالم آثارا بالغة الخطورة توقفت حدتها وسرعة انتشارها على مدى الترابط الموجود بين اقتصاديات العالم المختلفة.

بالنسبة للجزائر من حسن حظها فإن ضعف ارتباط نظامها المالي بالنظام المالي العالمي، والذي يظهر في انعدام العلاقات بين البنوك الجزائرية والبنوك العالمية فيما يخص التعامل في الأصول المالية المشتقات المختلفة وقاها من آثار هذه الأزمة. هذه النتيجة يجب ألا تعتبر ذريعة للتوقف عن إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، التي هي اليوم في أمس الحاجة إلى تطوير وتفعيل من أجل أداء الدور المنوط بها.

على صعيد مالي آخر أظهرت طريقة تسيير احتياطيات الصرف الجزائرية جدواها إلى حد كبير، فهي بقيت في منأى عن الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية. وفي هذا الصدد أثنى صندوق النقد الدولي على قيام بنك الجزائر بتوظيف بعض من احتياطات الصرف الجزائرية في أذونات الخزانة الأمريكية، واعتبر ذلك تسييرا حذرا. وقد يفهم من ذلك على أنه توجيه للجزائر لتوظيف مزيد من الأموال في هذه الأذونات، بما يسمح بتقديم دعم للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن هذا التسيير الحذر يجب ألا يكون كابحا فيؤدي إلى تضييع فرص على الجزائر. وفي هذا الصدد قد تبدو فكرة إنشاء صندوق سيادة ذات أهمية وتحتاج إلى دراسة متأنية.

إن تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية انتشرت في كافة اقتصاديات العالم عبر قنوات التبادل المختلفة كان وراء تحمل الجزائر لبعض الآثار السلبية التي تمثلت في تناقص إيرادات البلد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير محروقات التي شهدت تقلص الطلب وتراجع إيرادات البلد من العملات الصعبة.

هذا الواقع يكشف مرة أخرى مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وكذا ارتباط تسعير المحروقات بعملة هي الدولار تشهد منذ فترة تدهورا في معدل صرفها مقارنة بالعملات القوية الأخرى، كالأورو والين تهاو بشكل ينعكس سلبا على إيرادات الجزائر المقدرة بالعملة الأمريكية في وقت تسدد فاتورة الواردات بأورو قوي يستنزف احتياطيات البلد من العملة الصعبة ويدفع إلى تخفيض قيمة الدينار منعا لاستنزاف تلك الاحتياطيات.

لقد كان لانخفاض أسعار النفط أثرا في تقلص إيرادات الجزائر من العملات الصعبة. وكان بالإمكان أن يكون التدهور أكبر من هذا. إن بوادر التعافي أصبحت بادية اليوم في الاقتصاد العالمي وأسعار البترول تميل إلى التحسن مما يبعدنا بعض الشيء عن الوضع الحرج الذي عاشه الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصاد لجزائري على وجه الخصوص.

عموما يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية بكل ما تحمله من آثار سلبية جاءت لتكشف مدى ضعف الاقتصاد الجزائري الذي يبقى مرتبطا بقطاع واحد هو ذاته رهين التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي. إن الوضع يقتضي التفكير مليا في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي. واليوم الجزائر تتوفر على موارد مالية تسمح لها باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة بعيدا عن الضغوطات المالية التي عاشتها في وقت مضى، يكفي أن يتم استغلال تلك الأموال المتاحة لإحداث تنمية حقيقية وعدم تركها مجمدة في شكل أذونات الخزانة الأمريكية.

:المراجع

[1] Abderrahmane Mebtoul. Contribution / Crise financière et impact sur l'Algérie .. Éviter des discours contraires à la réalité. ladepeche-dz.com/archive/ld197/contribution.htm.

[2] Abdelrahmi Bessaha. Le rôle des réserves de change. Algérievisions.com/content/view/117/28.

[3] Abderrahmane Mebtoul. Contribution / Crise financière et impact sur l'Algérie . Éviter des discours contraires à la réalité. Op. cit. .

[4] Algérie. Actudz.com/article1871htlm. Algérie :Laksaci explique le placement des réserves de change dans sa réponse aux députés. Mercredi 7 novembre 2007.

[5] Smaïl Boughazi. La tribune. Quotidient algérien.. L'Algérie fera face à la crise financière mondiale. 23-09-2008.

[6] Abderrahmane Mebtoul. Impact sur la valeur des bons de trésor américain et la parité du dollar.10 déc 2008 ... Crise financière mondiale, risque de dépréciation du dollar 2009/2010 www.lemaghrebdz.com/lire.php.

[7] fonds souverains. Over-blog.com/ article- 31449623.htlm. 111k. lundi 18 mai.

[8] www.elmoudjahid.com/acceuil/.../9807.htlm.

[9] www.algeriepyrenees.com/article-26099077.html -

[10] Abderrahmane Mebtoul www.algerie-focus.com/2009/01/09/point-de-vue-la-problematique-de-la-devaluation-du- dinar-algérien.

[11] Abderrahmane Mebtoul. Crise financière internationale et impact sur l'économie algérienne. Article tiré de l'internet le 10 janvier 2009.

[12] Abderrahmane Mebtoul. Contribution / Crise financière et impact sur l'Algérie . Éviter des discours contraires à la réalité. ladepeche-dz.com/archive/ld197/contribution.htm.

[13] Crise financière mondiale: le plan de financement de Sonatrach. www.algerie-focus.com

[14] .Laksaci gouverneur de la BA . L'Algérie peut financer ses investissements pendant deux ans . www.bladi-dz.com/articles. 22 décembre 2008. Article paru dans le quotidien Liberté du 22/12/2008.

[15] Ibid

[16] L'Algérie fait face à la crise financière. www.algeriepyrenees.com/article. 23 décembre 2008.

[17] Crise financière mondiale: le plan de financement de Sonatrach. www.algerie-focus.com.

[18] www.lesdebats.com/editionsdebats/191108/economie.htm